

ندوة

أزمة القيادة والحكم في الكيان الفلسطيني المحاصر*

زياد أبو عمرو غسان الخطيب
سعيد زيداني حاتم عبد القادر**
أدار الندوة: جميل هلال وسميح شبيب

يثير الحوار الجاري منذ استقالة حكومة محمود عباس (أبو مازن) في أوائل أيلول/سبتمبر الماضي، كثيراً من اللغط والتأويلات والتفسيرات في الساحة الفلسطينية، وتنقسم الآراء بين مؤيد لتلك الحكومة وما قامت به، وبين معارض لذلك، ومؤيد بتحفظ ومستتهجن. انعكس ذلك كله على أداء أحمد قريع، في أثناء محاولاته تأليف حكومته، إذ بدأ بمحاولة تأليف حكومة طوارئ، ثم حكومة موسعة (عادية)، ثم حكومة شبه مقلصة وقابلة للتوسع، ثم حكومة طوارئ مؤقتة أو انتقالية، على أن يتبعها حكومة عادية تتوجه إلى المجلس التشريعي لنيل الثقة.

كان من شأن ما جرى فتح أبواب النقاش بشأن ما آل إليه الوضع الفلسطيني إجمالاً في ظل سياسات حكومة شارون، وخصوصاً فيما يتعلق ببناء الجدار الفاصل، والتوسع الاستيطاني، والاغتيال والاعتقال والحصار والعقوبات الجماعية، الأمر الذي فسح المجال لبروز أصوات تدعو إلى حل السلطة الفلسطينية طوعاً، بغية وضع إسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة محتلة، بكل ما يترتب على ذلك من تبعات إدارية ومالية وأمنية وعسكرية وخدماتية، ولقطع الطريق أمام خطط إسرائيل والولايات المتحدة إزاء السلطة الفلسطينية بالضغط والابتزاز والعزل. وقد رأت "مجلة الدراسات الفلسطينية" أن تستوضح حقيقة أمر ما يدور من حوارات فلسطينية، وما يتوقع أن ينجم عنه، عبر ندوة أظهرت محصلتها بوضوح الفوارق والتقاطعات في الرأي فيما يتعلق بواقع الأزمة ومستقبلها.

(*) عُقدت الندوة في رام الله بتاريخ 2003/10/10.

** زياد أبو عمرو: عضو المجلس التشريعي ووزير الثقافة في الحكومة السابقة ● غسان الخطيب: وزير العمل في الحكومة السابقة ● سعيد زيداني: أستاذ الفلسفة في جامعة القدس والمدير العام للهيئة المستقلة لحقوق المواطن ● حاتم عبد القادر: عضو المجلس التشريعي (عن دائرة القدس، وينتمي إلى حركة "فتح").

■ طُرحت، منذ استقالة حكومة محمود عباس (أبو مازن) في أوائل أيلول/سبتمبر الماضي، صيغ متعددة لحكومة يرئسها أحمد قريع (أبو علاء) بدأت بحكومة طوارئ، ثم حكومة موسعة (عادية)، ثم حكومة شبه مستقلة وقابلة للتوسع، ثم حكومة طوارئ، وأخيراً حكومة مصغرة عادية تطرح نفسها على المجلس التشريعي لنيل الثقة (وهو ما تم التراجع عنه لاحقاً). لماذا كل هذا التردد في اختيار شكل الحكومة، وماذا وراء حكومة مصغرة جميع وزرائها (باستثناء سلام فياض) من "فتح"، ولماذا التراجع عن صيغة حكومة ائتلاف أو وحدة وطنية. ما هي أبعاد الأزمة الحقيقية، وما هي دالاتها؟!!!

غسان الخطيب: لا شك في أن هناك مظاهر ارتباك فيما يتعلق بشكل الحكومة، وأعتقد أن علينا أن نفترض أن حالة الارتباك تلك هي انعكاس للخلاف في شأن مضمون عمل هذه الحكومة. لكن يبدو أن هنالك ثلاثة أسباب لهذا الاضطراب منذ استقالة حكومة أبو مازن حتى الآن. هنالك صعوبة في الوصول إلى قائمة محددة لمرشحي حركة "فتح"، وبالتالي يبدو أن أبو علاء يحاول التخلص من ذلك عبر طرحه صيغة الحكومة المصغرة. السبب الثاني هو تقدير بعض الأوساط القيادية، بما فيها الرئيس ومؤسسته، أن هذا الإجراء (حكومة طوارئ مقلصة) يمكن أن يقينا من بعض المخاطر الإسرائيلية. وهنالك سبب ثالث، وهو التنازع على الصلاحيات ما بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة مجلس الوزراء.

من خلال رؤيتي ما يحدث، أعتقد أن الارتباك المتعلق بالتشكيلة الوزارية هو انعكاس لمدرستين في التفكير في أولويات عمل الحكومة. في عهد حكومة أبو مازن، لم يكن الخلاف خلافاً شخصياً ولا إجرائياً، ولم يكن يدور في شأن الصلاحيات، وكان كل ذلك مظاهر. جوهر الخلاف تركز حول ماذا يتعين على الحكومة أن تفعل، وخصوصاً فيما يتعلق بالمسألة الأمنية، وكان مرده اختلاف فيما يجب أن يتم عمله. وببساطة فإن جوهر الخلاف هو الاعتقاد أن تحقيق التقدم السياسي المنشود يرتبط بما يجب أن يحدث من تقدم في المهمات الأمنية.

وهناك مؤسسة أخرى كانت، وما زالت تعتقد أنه حتى نقوم بالدور الأمني المنوط بنا يجب أن يكون هناك تقدم سياسي ملحوظ وملمس. وأصحاب هذه المؤسسة ليس لديهم كثير من الأمل بأفاق سياسية بناء على رؤيتهم وتحليلهم لطبيعة الحكم في إسرائيل، وبالتالي فهم يعتقدون أن أي مغامرة أمنية داخلية ستكون خسارة فلسطينية صافية؛ ذلك بأن طبيعة الحكومة الإسرائيلية الراهنة لا تمنح أي حكومة فلسطينية أية آفاق لأي تطور سياسي، وبالتالي فلا معنى لإجراءات أمنية ولا معنى لصلاحيات أمنية، الأمر الذي عكس نفسه في مظاهر متعددة، منها التنازع على الصلاحيات الأمنية، ومنها التنافس في اختيار الوزراء.

زياد أبو عمرو: تجلت حالة الإرباك والاضطراب هذه في تغيير السيد أحمد قريع (رئيس الحكومة المكلف في حينه) لمسمى الحكومة التي يريد تأليفها. ففي البداية أعلن أنها حكومة عادية ثم قرر فجأة أن يؤلف "حكومة أزمة" مصغرة، ثم تراجع عن الفكرة - وكان الأزمة انفرجت - وعاد يبحث في تأليف حكومة عادية، ثم تحول إلى البحث في تأليف حكومة مصغرة من اثني عشر وزيراً، إلى أن قام الرئيس ياسر عرفات بتأليف "حكومة طوارئ" عين السيد أحمد قريع رئيساً لها.

أمّا أسباب حالة الاضطراب هذه فهي، في الأساس، انعكاس لحالة الاضطراب التي يعانيها الوضع الفلسطيني في مجمله. كما أن الرئيس عرفات أصبح مسكوناً بمعركة البقاء بعد القرار الإسرائيلي بالتخلص منه. وواضح أن دوافع الرئيس ورئيس وزرائه أحمد قريع لم تكن متطابقة؛ فالسيد قريع أراد أن يكون رئيس وزراء بصلاحيات فعلية كما نص على ذلك القانون الأساسي، وأراد أن يقيم علاقة إيجابية بالرئيس عرفات يتغذى بها وهو يمارس صلاحياته. لكن عرفات، الذي تعود الاستحواذ على القرار في كل شيء تقريباً، لم يرد أن يرى تكراراً لتجربته مع السيد محمود عباس وحكومته، إذ شعر عرفات حينها بقدر كبير من التهميش.

وأخيراً ربما يكون الرئيس عرفات لجأ إلى إعلان حالة الطوارئ وتأليف "حكومة طوارئ" ليصبح صاحب القرار الأول والأخير ومصدر الشرعية التنفيذية الوحيد، الأمر الذي - بحسب اعتقاده - قد يدفع من أخذوا قرار إقصائه إلى التراجع عن ذلك القرار والعودة إلى التعامل معه، أو يثنيهم عن تنفيذ تهديداتهم بالتخلص منه كي لا ينشأ فراغ سلطوي سياسي أو "دستوري" لأن عرفات هو رئيس السلطة، وهو رئيس الوزراء الفعلي في حالة الطوارئ المعلنة.

■ هل يمكن رؤية أحد عوامل هذا الارتباك في الخلاف داخل "فتح" وفي ضعف سلطة عرفات إلى درجة ظهور خلافات عميقة واضحة داخل "فتح" كحزب حاكم؟

غسان الخطيب: هناك خلافات داخل "فتح"، وهذا واضح، وما تحدثت عنه من مدارس هو داخل "فتح"؛ وهذا ليس بالأمر الجديد. و"فتح" تميزت، عبر تاريخها الطويل، بظهور الخلافات ضمنها بهذا القدر من الحدة أو ذلك. أمّا فيما يتعلق بضعف دور الرئيس، فأنا لا أتفق مع ذلك. أعتقد أنه لا يزال قوياً بما فيه الكفاية، ولا يزال ممسكاً بزمام الأمور. وقد دلت التطورات الأخيرة على ازدياد قوته، إذ حاول استعادة بعض الصلاحيات التي سبق أن أعطيت لرئيس الحكومة السابق. ولعل جزءاً من القوة استمد من التحركات الجماهيرية الواسعة المؤيدة له والمتضامنة معه.

حاتم عبد القادر: من خلال معاشتي لما يحدث داخل المجلس التشريعي و"فتح"، أستطيع القول إن الخلاف داخل حركة "فتح"، بشأن تأليف الحكومة الجديدة وبرنامجها، تركز حول ثلاثة محاور رئيسية، هي:

(1) طبيعة هذه الحكومة وشكلها، هل تكون حكومة طوارئ لا تعرض على المجلس التشريعي لنيل الثقة، أم تكون حكومة عادية مصغرة تعرض على المجلس لنيل الثقة؟
 (2) ما هي أولويات هذه الحكومة، ولا سيما على الصعيد الأمني، كونها حكومة طوارئ؛ أهي التصدي لحماية الشعب الفلسطيني من العدوان الإسرائيلي والحفاظ على الأمن الداخلي للمجتمع الفلسطيني، وحمايته من الفوضى والشغب، أم القيام بمهام أمنية لمصلحة الأمن الإسرائيلي؟

(3) ما هي صلاحيات وزير الداخلية؛ هل هي صلاحيات واسعة تشمل الأذرع الأمنية كافة، أم تشمل الأذرع ذات العلاقة بالأمن الداخلي فقط، ويكون باقي الأجهزة كالأمن الوطني والمخابرات والاستخبارات بيد الرئيس ياسر عرفات، وما هي المهمات الأمنية التي سيتصدى لها وزير الداخلية؟

فيما يتعلق بالنقطة الأولى برزت وجهات نظر متعارضة، بعضها مؤيد وبعضها معارض. ففي حين كان الرئيس عرفات متحمساً جداً لحكومة طوارئ تحظى بثقة المجلس التشريعي أو لا تحظى، كان هناك آخرون من أعضاء اللجنة المركزية، وفي مقدمهم أحمد قريع، غير متحمسين لهذه الحكومة، بعد أن تأكد لهم عدم إمكان عرضها على المجلس التشريعي لنيل الثقة كحكومة طوارئ، ولما يتضمنه ذلك من مخالفة صريحة للقانون الأساسي. وهو [أي قريع]، من جهة أخرى، لا يستطيع تحمل مسؤولية حكومة لا تحظى بثقة المجلس التشريعي، لأن ذلك سيتركه ويترك الحكومة فريسة سهلة أمام المعارضة، وعلى رأسها حركة "فتح"، وخصوصاً بعد صدور بيان باسم الحركة ضد الحكومة.

كذلك الحال بالنسبة إلى المرشح لوزارة الداخلية، اللواء نصر يوسف، الذي استنكف عن حلف اليمين الدستورية أمام الرئيس ياسر عرفات، رافضاً قبول هذا المنصب من دون نيل الحكومة ثقة المجلس التشريعي.

وهذا أوجد إشكالية كبيرة أمام الرئيس عرفات بعد إخفاقه في الجمع بين حكومة طوارئ وثقة المجلس التشريعي في اجتماع سابق للاجتماع الذي كان مقرراً للمجلس التشريعي في 9 تشرين الأول/أكتوبر المنصرم، وحاول خلاله الرئيس عرفات ممارسة الضغط على النواب لقبول عرض حكومة طوارئ على المجلس التشريعي لنيل الثقة، بينما رفض النواب ذلك وأصروا على موقف شبه موحد، وهو: إما أن تكون حكومة طوارئ لمدة شهر لا تحتاج إلى عرضها على المجلس التشريعي، وإما أن تكون حكومة عادية مصغرة تعرض على المجلس لنيل الثقة، ثم يجري توسيعها بالتدريج وتكون حكومة عادية في حالة الطوارئ التي أعلنها الرئيس.

في نهاية الاجتماع تم الاتفاق على عرض الحكومة في اليوم التالي كحكومة عادية، وعلى أن يعقد المجلس التشريعي اجتماعاً في 9 تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

غير أن الاجتماع تأجل بسبب تراجع الرئيس إلى حكومة الطوارئ وتكليف أبو علاء تولى حقيبة الداخلية بدلاً من اللواء نصر يوسف، الأمر الذي أغضب أبو علاء ودفعه إلى ترك جلسة اللجنة المركزية التي سبقت عقد جلسة المجلس التشريعي بساعة، وهذا ما أدى إلى فشل عقد جلسة المجلس.

يهدف الرئيس ياسر عرفات من وراء كل ذلك إلى تأكيد وحدانية شرعيته وتجسيدها؛ فهو، من جهة، لا يريد إعطاء المجلس التشريعي أي دور أو صلاحية في ممارسة الرقابة أو مساءلة الحكومة، ولذلك يريد لها حكومة طوارئ تستمد قراراتها ومرجعيتها منه وحده. كذلك يريد، من جهة أخرى، الاحتفاظ بجميع الصلاحيات الأمنية باعتبارها مصدر كل السلطات في حكومة الطوارئ، وبذلك يكون بعث برسالة إلى كل من يهمه الأمر فحواها أن الرئيس ياسر عرفات هو الشرعية الوحيدة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

زياد أبو عمرو: حالة التخبط والاضطراب التي يعانيتها الوضع الفلسطيني بصورة عامة، والسلطة التنفيذية بصورة خاصة، طالت المجلس التشريعي أيضاً، الذي انتظر ساعة ونصف ساعة وصول الرئيس ورئيس وزرائه المكلف من أجل عرض الحكومة الجديدة على المجلس لنيل الثقة من دون أن يصل إلى المجلس بسبب خلاف داخلي بينهما تمثل في رفض الرئيس عرفات تسمية اللواء نصر يوسف وزيراً للداخلية.

وقد جاء هذا الخلاف وعدم عقد الجلسة في مصلحة المجلس، إذ إن المجلس بعدم انعقاده لم يغط "حكومة طوارئ" - التي تلقى معارضة واسعة في الشارع الفلسطيني ومعارضة كبيرة أيضاً داخل المجلس - بالشرعية التشريعية. لكن هذا الإنجاز أتى ربما مصادفة؛ فأغلب الظن أن الرئيس عرفات كان سيضمن لـ "حكومة الطوارئ" الثقة من مجلس يشكل نواب حركة "فتح" - حزب الرئيس ياسر عرفات - الأغلبية فيه.

مع ذلك فإن الفشل في عقد الجلسة، وعدم تمكن الرئيس واللجنة المركزية لحركة "فتح" ورئيس الوزراء من الاتفاق على قرار، وعدم نجاح الرئيس وقادة "فتح" في الوصول إلى المجلس في ظل ترقب واهتمام كبير على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، كل هذا كان فعلاً مؤشراً لضعف قدرة الرئيس على ممارسة القيادة وممارسة دوره المعتاد في عمل ما يريد، ولا سيما أنه تمتع إلى عهد قريب بسيطرة شبه تامة على التشكيلات القيادية في اللجنة المركزية لحركة "فتح"، وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

■ كيف نشخص الأزمة الراهنة: أزمة نظام، أم أزمة حركة وطنية، أم أزمة غياب رؤية واستراتيجية موحدة، أم أزمة تنظيم حاكم؟

سعيد زيداني: أعتقد أن هذه الأمور كلها تشكل الأزمة الراهنة. فالأزمة التي نعيشها أزمة شاملة. دعني أبدأ بالتطرق إلى مشكلة قانونية تتعلق بالتعديلات في النظام

السياسي، ذلك بأن استحداث منصب رئيس الحكومة جاء بسبب ضغوط خارجية، ولأسباب نعرفها جميعاً. التعديلات في القانون الأساسي لم تحسم نوع النظام السياسي الذي نريده: هل هو نظام رئاسي كما في مصر؟ هل هو نظام رئاسي كما في فرنسا؟ في ظني هو نظام سياسي بين بين. وهذا يحتاج إلى حسم؛ وهذا معناه تحديد صلاحيات الرئيس ورئيس الحكومة بوضوح ودقة.

قد لا يحدث هذا الحسم الآن، وإنما قبل انتخابات مقبلة. وثمة أمر آخر: علينا أن نتساءل لماذا فشلت حكومة أبو مازن؟ هناك عدم تعاون إسرائيل وعدم تعاون الولايات المتحدة. لكن ذلك كان متوقعاً. الفشل كان أساساً لأسباب داخلية. والفشل يتحمل مسؤوليته تحديداً الرئيس عرفات وتنظيم "فتح". هناك في "فتح" من اعتقد أن حصة "فتح" في هذه الحكومة لا تتلاءم مع وزنها السياسي. وهناك من اعتقد أن حكومة أبو مازن، من حيث الرؤية، انحرفت عن مواقفها أكثر من اللازم للتلاؤم مع الموقف الإسرائيلي - الأميركي. وأعتقد أن حكومة أبو علاء، سواء أكانت مصغرة أم موسعة أم خلاف ذلك، ستتحكم فيها عقدتان مترابطتان، هما دور "فتح" فيها ودور مؤسسة الرئاسة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن قوة الرئيس عرفات ضعفت؛ فهو عاجز، ويعاني وعكات صحية جمة، ولديه هواجس كثيرة، وهذا ما يؤثر سلباً في تصرفاته. كذلك فإن تنظيم "فتح" بات أقل تماسكاً مما كان، وبات أقل التفافاً حول الرئيس مما كان في السابق، وهذا مما يزيد في مخاوف الرئيس، وفي الضغوط المتعددة من تنظيم "فتح"، الأمر الذي يجعل زعامته أضعف من أي وقت مضى. وهو ما يؤثر في تشكيلة الحكومة بالذات.

أبو علاء يقف الآن بين مطرقة "فتح" وسندان الرئيس. إذا أرضى الرئيس فهذا أمر غير كاف بحد ذاته. القانون الأساسي لا يتحدث عن حكومة طوارئ، وإنما عن حالة الطوارئ، ويربطها بإجراءات وبفترة زمنية. هذه الحكومة، التي صدر بشأن تأليفها مرسوم رئاسي بعضوية ثمانية وزراء، وسميت حكومة طوارئ - بمعنى أنها لا تحتاج إلى ثقة المجلس التشريعي لتمارس عملها - هي غير قانونية. نستطيع أن نسميها ما نريد، لكن لا بد من أن تنال ثقة المجلس التشريعي.

لعل من الواضح الآن أن الحكومة أُلّفت على جناح السرعة نظراً إلى المخاطر المحدقة بالرئيس. إنها، من جهة، حكومة تحظى بثقة الرئيس وتقلل مخاوفه، وهي من جهة أخرى قادرة على ضبط الوضع الأمني، كأولوية رئيسية. لكن ذلك لا يبرر قيام حكومة مقلصة، ذلك بأنها من لون سياسي واحد، الأمر الذي يزيد في المخاوف لدى بقية ألوان الطيف السياسي عامة.

غسان الخطيب: لا أعتقد أن عدد أعضاء الحكومة هو الذي يحدد دورها. الأمر

الجوهري في الموضوع هو ما يتعلق ببرنامج الحكومة وطرق عملها. اختلف مع سعيد زيداني في تحديد أسباب فشل حكومة أبو مازن. أحد أسباب ذلك أنه وضع لنفسه ولحكومته توقعات وبرنامجاً غير واقعي، لم يكن تحقيقه في متناول اليد. وهو لم يكتف بالتوقعات الداخلية الفلسطينية، كالإصلاح والوحدة الوطنية، وإنما أضاف توقعات بشأن إحداث تقدم في العملية السلمية.

بعد أن فشل في ذلك، والسبب هنا يعود لإسرائيل، جرى إسقاط هذا الفشل وتبريره في التحليلات السياسية المتداولة على عوامل داخلية. لو لم يتدخل الرئيس على الإطلاق لكان الفشل مصير حكومة أبو مازن. ما حدث في عهد حكومة أبو مازن، وخصوصاً على صعيد الصلاحيات الداخلية، كان امتداداً لما سبق أن بدئ به في مراحل سابقة للحكومة، لذلك اقترحت - منذ تكليف أبو علاء تأليف الحكومة - ألا يكون هناك توقعات على الصعيد السياسي لأن ذلك ليس في يده.

وفي هذا السياق لا بد من القول إن الإعلام الأميركي والإسرائيلي، وما يدور في فلكهما، كانا منحازين ضد الرئيس عرفات، وفي مصلحة أبو مازن. لذلك صورت المسائل وكأن الرئيس عرفات هو الذي يتحمل مسؤولية إسقاط حكومة أبو مازن. ومن خلال معلوماتي وانطباعاتي من داخل حكومة أبو مازن، فإن أبو عمار لم يعمل على إفشال أبو مازن، ويعود عدم نجاحه [أبو مازن] إلى أسباب تتعلق بإسرائيل تحديداً.

■ لكن مداخلة أبو مازن داخل المجلس التشريعي ركزت، بصورة أساسية، على دور الوضع الداخلي في إفشاله.

غسان الخطيب: نعم حدث ذلك لكن بعد "خراب مالطا" وشيوع الانطباع بأن الرئيس عرفات هو الذي أفشل أبو مازن.

سعيد زيداني: ليس رداً على ما قاله غسان الخطيب، وليس دفاعاً عن أبو مازن، وإنما أود أن أقول إن الرئيس هو الذي أصدر المرسوم، وبالتالي هو الذي يتحمل المسؤولية. وكما علمت فقد استشار الرئيس محامين، وهؤلاء أعطوه نصيحة سيئة. قد تحمّل المسؤولية لرئيس المجلس التشريعي، أو للوزراء، لكن الرئيس هو الذي يتحمل المسؤولية الأكبر؛ أولاً لأنه رئيس، وثانياً لأنه أصدر المرسوم. أنا لست عضواً في الحكومة. لكني، كمراقب مهتم، بلورت فكرة فحواها أن أبو مازن لم يتصرف كسياسي خلال فترة رئاسته الحكومة، وإنما تصرف كشخص من نوع آخر. لم يكن تعامله مع الإعلام والقوى تعامل السياسي المحنك. هنالك مشكلة لدى أبو مازن كسياسي، لذلك فهو يتحمل أيضاً مسؤولية ما حدث. في اعتقادي أنه لم يمارس اللعبة السياسية بمهارة، وبحسب قواعدها المتعارف عليها.

نحن في وضع من واجب السلطة فيه أن تعمل على ضبط الوضع الأمني. ومن دون معالجة مقنعة للوضع الأمني لن يحدث أي تقدم، ولن تنجح أي حكومة. هنا عصب

القضية. وهذا ما لا نتعامل معه بالجد المطلوب. أية حكومة لا تضع في أولوياتها معالجة الوضع الأمني سيكون مصيرها الفشل، إن لم يكن لأسباب داخلية فلأسباب خارجية. العالم لا يفهم وجود سلطة وجماعات مسلحة في آن واحد. هذا وضع غير مقبول لدى القوى الدولية، حتى تلك المتعاطفة معنا ومع قضيتنا.

نحن نولدُ سابقة عجيبة في وضع شديد التعقيد. هذا الوضع متناقض، فرض نفسه عبر تصرفات لا يفهمها العالم، كمفاوضة السلطة للميليشيات بشأن هدنة مثلاً. السؤال هنا: هل نحن قادرين على الاستمرار في وضع كهذا؟ هناك رؤى متعددة. الرئيس له رؤيته الشخصية بشأن ذلك، وفحواها ضرورة وجود اختراق سياسي كي نعالج القضية الأمنية. وهناك رؤية أخرى تقول بأن البدء يكون في معالجة الوضع الأمني الذي يشكل مدخلاً للتقدم في العملية السياسية. وأعتقد أننا كفلسطينيين، سلطة ومعارضة، نتهرب من معالجة هذه القضية على نحو جذري وشامل.

■ ما هي فرص حكومة أبو علاء في تجنب مصير حكومة أبو مازن؟!

زياد أبو عمرو: من الصعب جداً أن يكون مصير حكومة أحمد قريع مختلفاً عن مصير حكومة محمود عباس، ولا سيما أن حكومة قريع جاءت نتيجة ولادة متعثرة للغاية جعلتها تعاني الضعف والتشوه. فبعد أسابيع من التردد والتخبط والارتباك والابتزاز فقد قريع معظم ما لديه من قوة وطموح وحماسة لإكمال مهمته الصعبة أصلاً. وقد فقد كثيراً من الصدقية والتأييد عندما أطل في النهاية على الشعب الفلسطيني رئيساً لـ "حكومة طوارئ"، بما تحمله هذه العبارة من مدلولات سيئة. كما أنه أصبح مثار استياء وسخرية في أوساط عريضة في الشارع الفلسطيني وهو يتحدث عن مهمة هذه الحكومة المتمثلة في تحقيق الوحدة الوطنية في وقت يعتقد الناس أن مهمة "حكومة طوارئ" تنطوي على نيات للقيام بإجراءات داخلية (لا خارجية) قد تكون تعسفية وتتسبب بوقوع صدمات داخلية بين السلطة وقوى المعارضة التي ترفض القبول بتنفيذ الاستحقاقات الأمنية التي تملئها خريطة الطريق على السلطة الفلسطينية.

وتبدو الآفاق أمام حكومة قريع مسدودة. فهذه الحكومة الضيقة والموقته لن تقوى على القيام بمهمة إنهاء "فوضى السلاح" كما التزم رئيس الحكومة، السيد أحمد قريع، ولن تخاطر بالقيام بأي عمل ميداني يؤدي إلى انقلاب الشارع عليها وتوجيه الاتهامات إليها، وخصوصاً أن الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية ترفض التعامل مع هذه الحكومة باعتبارها خاضعة لسيطرة الرئيس عرفات.

ومن غير المنطق أن تكون "حكومة طوارئ" هي الأداة الشرعية أو المشروعة أو المقبولة لتحقيق الوحدة الوطنية. أداة الوحدة الوطنية هي حكومة وحدة وطنية لا "حكومة طوارئ". كما أن "حكومة طوارئ" تمارس صلاحياتها مدة شهر واحد، وتحتاج

إلى ثلثي أصوات المجلس التشريعي كي يجدد لها شهراً آخر، لن تتمكن من تسيير الوضع الداخلي وإكمال عملية الإصلاح التي كرستها الحكومة السابقة، بل لن تتمكن من الحفاظ على ما تم إنجازه أمام عودة الرئيس إلى تدخله المباشر في تسيير الأوضاع الداخلية، وفي ظل تكليف ثمانية وزراء أربع وعشرين حقيبة وزارية.

لكل هذه الأسباب لن يستطيع قريع تجنب ما حدث لحكومة عباس لأن عرفات، الذي اصطدم بحكومة أبو مازن بسبب الصلاحيات، استطاع سلب قريع صلاحياته وقدرته على القيادة منذ البداية عندما أُلّف الحكومة بنفسه ووضع السيد قريع رئيساً للوزراء فيها.

حاتم عبد القادر: لا أعتقد أن هناك فرصاً كبيرة أمام حكومة أبو علاء في تجنب المصير الذي آلت إليه حكومة أبو مازن، ذلك بأن القاسم المشترك بينهما هو الرئيس ياسر عرفات، الذي سيحاول ممارسة صلاحيات من شأنها أن تتصادم مع صلاحيات الحكومة، وخصوصاً إذا كانت حكومة أبو علاء حكومة طوارئ لا تحظى بثقة المجلس التشريعي ولا يستطيع الدفاع عنها، وإنما ستكون حكومة خاضعة بشكلها وطبيعتها وبرنامجه ومصيرها للرئيس عرفات وحده.

هناك أزمة كبيرة تعانها المؤسسة السياسية الفلسطينية. وهذه الأزمة هي بالدرجة الأولى أزمة نفوس أكثر منها أزمة نصوص دستورية؛ هذه الأزمة أصبحت راسخة ومن الصعب على أي حكومة فلسطينية تجنبها، وذلك يعود إلى أن استحداث منصب رئيس الحكومة لم يكن استحداثاً طبيعياً جاء بإرادة فلسطينية، وإنما جاء نتيجة ضغوط خارجية على السلطة الوطنية الفلسطينية، وأصبح هذا المنصب يثير حساسية كبيرة لدى الرئيس ياسر عرفات الذي لم ولن يقتنع يوماً بهذا المنصب الجديد، الذي يرى فيه محاولة للالتفاف عليه وتجريده من صلاحياته التنفيذية.

وعلى هذا الأساس من الصعب جداً إقامة علاقة متوازنة بين مؤسسة الرئاسة وأية مؤسسة لمجلس الوزراء بصرف النظر عن شخصية رئيس الوزراء، وعلى ذلك فسوف تظل الساحة السياسية الفلسطينية تعاني جرّاء هذه الأزمة.

■ هناك أصوات تدعو إلى حل السلطة الفلسطينية طوعاً لوضع إسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة محتلة، بكل ما يترتب على ذلك من تبعات مدنية، ولقطع الطريق أمام مساعي إسرائيل والولايات المتحدة لتحويل السلطة إلى أداة للتغطية على الاحتلال. أين تقفون من هذا الاتجاه؟

غسان الخطيب: أعتقد أننا أمام مفترق طرق، وقد نصل إلى نقطة لا نستطيع أن نتعايش فيها مع واقع التقاسم الوظيفي الذي صنّعه وكرسته إسرائيل بالقوة. وبالتالي قد نصل إلى درجة تزول فيها السلطة الوطنية، والمسألة هنا مسألة وقت. وهناك الآن عدد لا يستهان به ليس لديه أمل بأن الأمور قابلة للعودة إلى الوراء.

سعيد زيداني: كنت واحداً من الذين عارضوا اتفاق أوسلو منذ البداية لأن منطقته ومضمونه لا يضمنان قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وحقيقية. كان التحليل يقول إن تطبيق الاتفاق حتى مرحلته النهائية يعني إنشاء كيان فلسطيني تحت رحمة إسرائيل؛ بمعنى أنه غير متصل جغرافياً، ولا سيادة له على جميع الأراضي التي سبق أن احتلت في سنة 1967. المتفائلون اعتقدوا أن هناك إمكاناً لتطوير هذا الاتفاق وإيجاد أوضاع موائمة لتحقيق الأهداف الوطنية.

وعلى الرغم مما شاب الانتفاضة من شوائب فإنه بسبب التضحيات نشأ وعي دولي بضرورة قيام دولة فلسطينية، وتم التعبير عن ذلك في خريطة الطريق. وحتى الولايات المتحدة باتت تدعو صراحة إلى قيام دولة فلسطينية حقيقية، وهنا يوجد تطور. لكن الأهم من ذلك هناك أغلبية إسرائيلية تسلم بقيام دولة فلسطينية حقيقية إلى جانب إسرائيل.

والسؤال هنا: ماذا علينا أن نفعل في ظل ذلك؟ في اعتقادي أن الحديث عن حل السلطة يتردد بسبب الخلافات الداخلية ووجود أكثر من برنامج مطروح على الساحة. لكن هناك فرصة لإصلاح داخلي جدي، ويمكن إجراء انتخابات كمدخل للقيام بالإصلاحات. أمّا فيما يتعلق بممارسة العمل المسلح، وخصوصاً بعض أشكاله، فقد أضى ذلك عقبة، وينبغي لنا تشجيع العمل السياسي الجماهيري من أجل تجنيد الرأي العام الإسرائيلي، وبالتالي إسقاط حكومة اليمين الإسرائيلي.

وعلياً أن نحدد رؤيتنا للعمل على نحو واضح وأن نقدمها للعالم بشكل مقنع. العالم، مثلاً، لا يفهمنا عندما نقول عودة اللاجئين، لأن العودة وفق بعض الطروحات قد تعني ما تعنيه بالنسبة إلى الإسرائيليين أو إلى غيرهم [أي: نهاية إسرائيل كدولة يهودية]. علينا امتلاك رؤية سياسية مقنعة لنا وللآخرين، والعمل على ترميم وضعنا الداخلي، ووضع حد للميليشيات المسلحة، وربما أيضاً للكفاح المسلح إلى حين، والاعتناء أكثر بالعمل السياسي الجماهيري، وذلك من أجل التقدم نحو حل سياسي بعد أن توضحت معالمه للجميع، وهذا يعطينا من الدوران في الإشكالية الداخلية.

غسان الخطيب: أعتقد أن خطوة إبعاد الرئيس، أو إيدائه، ستشكل نقطة تحول في الوضع الحالي غير القابل للاستمرار. من الصعب أن نتأقلم مع ما تريدنا إسرائيل أن نتأقلم معه، وهو "التقاسم الوظيفي"، لكن المسألة مسألة وقت. هناك من يعتقد أن أملاً لا يزال يلوح في الأفق، وأن الأمور قد تتطور نحو استعادة السلطة سلطتها. لكن إذا خطت إسرائيل خطوة في اتجاه التخلص من الرئيس فقد يكون ذلك نقطة التحول في التفكير السياسي الفلسطيني، وحتى في التكتيك الفلسطيني، نحو اعتبار إسرائيل قضت على السلطة الفلسطينية وألغت اتفاق أوسلو، وبالتالي تكون إسرائيل أعادت المعادلة إلى الاحتلال ومقاومة الاحتلال، وتنظيم قيادة المجتمع في ظل الاحتلال، كما كانت

عليه الأمور قبل اتفاق أوسلو.

■ هناك إجراءات إسرائيلية تتصل بما سمي إزالة عقبة الرئيس عرفات، وهناك قرار باستكمال المرحلة الثانية من الجدار الفاصل وتوسيع الاستيطان. هل يوجد في الأفق ما يشير إلى إمكان استئناف المفاوضات السياسية؟!

زياد أبو عمرو: إذا تمسكت حكومة قريع بالثوابت الفلسطينية وبالخيارات الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، وإذا لم تخضع للإملاءات الإسرائيلية والضغط الأميركي ولم تنفذ ما تضمنته خريطة الطريق من التزامات أمنية على الجانب الفلسطيني، فلن يكون هناك عودة إلى مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية، لأن الحكومة الإسرائيلية غير معنية بمواجهة ما يترتب عليها من استحقاقات سياسية طبقاً لخريطة الطريق، وسوف تبحث عن ذرائع كي تتهرب من الجلوس إلى طاولة المفاوضات لأن ذلك سيضعها أمام قضايا لا تقوى على التزامها، كوقف الاستيطان والتفاوض بشأن القدس واللاجئين (وهما قضيتان غير خاضعتين للتفاوض بالنسبة إلى حكومة شارون) والحدود والدولة وإنهاء الاحتلال، ولا سيما أن حكومة شارون لا تعتبر نفسها دولة محتلة أو قوة احتلال.

أما العودة إلى المفاوضات بالشروط الإسرائيلية، كالقبول بـ "الحل المرحلي طويل الأجل" الذي يعرضه شارون، وتقديمه إلى الجانب الفلسطيني في صيغة "الدولة ذات الحدود الموقته"، فلن تلقى دعماً سياسياً وشعبياً فلسطينياً، بل بالعكس ستلقى معارضة، وربما تسببت بتنفيذ مجموعة من العمليات ضد أهداف إسرائيلية لإفشالها. ما ينبغي للفلسطينيين فعله، في كل الأحوال، وقبل التوجه نحو أية مفاوضات، هو تحقيق الاتفاق الوطني عبر شراكة سياسية يساهم الجميع فيها في صنع القرار وتحمل المسؤوليات الناجمة عنه. إن وضعاً فلسطينياً كهذا سيساعد الفلسطينيين في تدبر أمورهم لما فيه مصالحهم، وسيقلل حجم الأضرار الناجمة عن اختلال موازين القوة لمصلحة إسرائيل، وقد يفتح أمامهم بعض الآفاق المسدودة ويعزز قدرتهم على الحفاظ على الذات والتهيؤ للمستقبل. إن من شأن اتفاق فلسطيني داخلي يستند إلى الشراكة السياسية الفعلية، أن يعيد بعض الصدقية إلى الوضع الفلسطيني وإلى السلطة الفلسطينية، التي أخفقت المرة تلو الأخرى في اختبار الجدارة الذي وضعها العالم أمامه.

سعيد زيداني: هناك إجماع فلسطيني له ما يبرره، ذلك بأن حكومة يمينية بزعامة شارون غير مؤهلة وغير مستعدة للتعايش مع فكرة دولة فلسطينية حقيقية. وهي تعمل ما تعمل، وتسد الطريق أمام إمكان قيام دولة كهذه. حكومة شارون تعرف ما تريد بدقة. السؤال هو: ماذا نفعل نحن في مواجهة ذلك؟ في ظني أننا لم نفعل ما فيه الكفاية لإحراج هذه الحكومة دولياً وإضعافها داخلياً من أجل تمهيد الطريق لإسقاطها

واستبدالها. وأذكر بأننا سبق أن ساهمنا في إسقاط وتغيير حكومات داخل إسرائيل. ومع علمي بأن ما قدمه إيهود براك في كامب ديفيد لم يكن كافياً، أتساءل: هل تصرفنا بحكمة عندما رفضنا مقترحاته؟ وهل لم يكن ممكناً تطوير ما توصلنا إليه؟ وهل لم نرجع إلى الوراء بسبب ممارساتنا؟ علينا أن نعمل بحكمة لتقصير حياة الحكومة الإسرائيلية. هناك أغلبية في الرأي العام الإسرائيلي، تتبين من خلال استطلاعات الرأي، مستعدة للتعايش مع دولة فلسطينية حقيقية إذا كان برنامجها واضحاً. وفي حال الاستمرار في فعل ما نفعله، هناك مخاوف حقيقية من المصير المنتظر الذي أشار إليه غسان قبل قليل، بانتهاء السلطة، واحتمالات مرحلة جديدة، الأمر الذي قد يطرح مجدداً فكرة الدولة ثنائية القومية.

■ ما هي الآفاق أمام الانتفاضة، وماذا عن العمليات ضد المدنيين داخل الخط الأخضر، وهل نحن بحاجة إلى تجديد خطابنا السياسي وبأية مفردات؟

حاتم عبد القادر: لا شك في أن الانتفاضة، وبعد ثلاثة أعوام على اندلاعها، حققت إنجازات. غير أن غياب خطة استراتيجية ورؤية انعكس في سلبيات كثيرة، بالإضافة إلى سوء إدارتها أحياناً، الأمر الذي أدى إلى الحد كثيراً من هذه الإنجازات. تبدو الآفاق المتاحة أمام الانتفاضة ضيقة للغاية في ضوء الوضع الداخلي الفلسطيني وشراسة العدوان الإسرائيلي، وفي ظل التراجع في الموقف العربي. ومع ذلك علينا المحافظة على هذه الانتفاضة باعتبارها خياراً نضالياً للشعب الفلسطيني في رفض الاحتلال، الأمر الذي يستوجب إعادة تقويم آفاق الانتفاضة، ومحاولة العبور بها إلى آفاق جديدة تقوم على تفعيل دور الشارع الفلسطيني من أجل إعادة الانتفاضة إلى سيرتها الأولى كأداة نضالية شعبية.

أما فيما يتعلق بالعمليات الفدائية ضد المدنيين الإسرائيليين داخل الخط الأخضر، فأني أعتقد أن هذه العمليات وإن كان العدو الإسرائيلي يتحمل مسؤولياتها، إلا إنها انعكست في سلبيات كبيرة على الانتفاضة، وولدت شعوراً متزايداً لدى المجتمع الدولي بأن المواجهة في فلسطين مواجهة بين قوتين عسكريتين لا بين احتلال مغتصب للأرض وشعب فلسطيني أعزل؛ وهذا أعطى الاحتلال الإسرائيلي مبررات وذرائع لتصعيد عدوانه على الشعب الفلسطيني وتحريض المجتمع الدولي ضده وضد فصائله المقاومة تحت شعار الإرهاب. وأعتقد أنه أن الأوان لإجراء تقويم شامل لكل أشكال ومظاهر الانتفاضة، بإيجابياتها وسلبياتها، من جانب الفصائل الفلسطينية كلها، وإعادة رسم استراتيجية جديدة للانتفاضة تقوم على ثلاثة محاور أساسية:

- رؤية سياسية متفق عليها بشأن أهداف الانتفاضة.
- إدارة الانتفاضة بصورة تقطع الطريق على إسرائيل في إلصاق تهمة الإرهاب بالشعب الفلسطيني، وذلك من خلال التحكم في أماكن عمليات المقاومة ضد

الاحتلال وفي توقيتها، ومن خلال استثمار النضال والمقاومة استثماراً سياسياً.

- إعادة ترتيب وتنظيف البيت الداخلي الفلسطيني، سواء على صعيد منظمة التحرير أو على صعيد السلطة الوطنية الفلسطينية.
- وأياً يكن شأن الانتفاضة وواقعها وأفاقها فإنها تبقى خياراً أساسياً واستراتيجياً للشعب الفلسطيني على طريق تحرير أرضه واسترداد حقوقه المشروعة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>